

حمدان بن محمد يشهد انطلاق القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي ويكرم الفائزين



■ دبي تحتفي بكل المبادرات والأفكار الرائدة التي تخدم الاقتصاد الإسلامي

■ سموه يؤكد الثقة العالمية بقدرة دبي على أن تصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي قبل 2021

■ القمة تعتبر منصة مثالية لتسليط الضوء على دور هذا القطاع في تحسين حياة المجتمعات عالمياً

■ «منظمة الأوقاف العالمية» تنطلق من دبي مظلةً لتنظيم الاستثمارات الوقفية

■ محمد القرقاوي: رؤية مستقبلية واضحة لتوجيه الاستثمارات على نحو أمثل وفقاً لأسس تتسم بالمرونة

■ عبيد الطاير: الإمارات سبّاقة بنظام مالي مستقبلي متطور وفعال يلبي متطلبات التنمية المستدامة

حمدان بن محمد يحضر افتتاح القمة ويكرم الفائزين في الدورة الرابعة من جائزة الاقتصاد الإسلامي

3 آلاف خبير يبحثون سبل تحسين حياة المجتمع



■ حمدان بن محمد خلال افتتاح القمة أمس بحضور محمد القرقاوي وحسين القمزي وعدد من كبار المسؤولين والضيوف | تصوير: محمد هشام

■ **سموه يؤكد الثقة بقدرة دبي لتصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي قبل 2021**

■ **القمة منصة مثالية لتسليط الضوء على دور القطاع في تحسين المجتمعات**

■ **دبي تحتفي بكل المبادرات والأفكار الرائدة التي تخدم هذا القطاع**



■ سموه يكرم ماجد الشامسي عن تعاونية الاتحاد - فئة الصحة والغذاء

مؤسسة الراجحي للصيرفة والاستثمار التي تعد واحداً من أكبر البنوك الإسلامية في العالم.

جلسات اليوم الأول

وكانت جلسات اليوم الأول بدأت بجلسة «شباب اليوم، قادة الغد: حلول قابلة للتطوير لتمكين الجيل القادم» والتي أكدت السبل المثلى لتوجيه الشباب

الصين الشعبية، وذلك لجهودها في الخط العربي الإسلامي وتعليم الجيل الجديد من فناني الخط. وأما جائزة الإنجاز مدى الحياة للعام 2016 فذهبت إلى الشيخ سليمان بن عبدالعزيز الراجحي، رئيس مجلس إدارة أوقاف سليمان الراجحي وذلك لمساهمته في تأسيس مجموعة من الجمعيات الخيرية الإسلامية بالإضافة إلى تطوير



■ ولي عهد دبي يكرم بروكتيف مسلم عن فئة الإعلام

ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأما عن فئة البنية التحتية المعروفة للاقتصاد الإسلامي فتم تكريم دار الشريعة للاستشارات المالية الإسلامية من دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لتطويرها 50 منتجاً جديداً تستخدم في جميع مجالات قطاع التمويل الإسلامي. وفي فئة الفن الإسلامي تم تكريم حاجي نورالدين مي قوانينج جيانج من جمهورية

العربية المتحدة وذلك لدعمها الأوقاف عالمياً واستخدام أرباح الشراكة بين مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر ومجموعة نور الاستثمارية لدعم المجتمع. كما جرى تكريم إيثيس فنتشرز (Ethiis Ventures) من دولة ماليزيا في فئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمساعدتها على تحريك الأموال لبناء 5000 منزل في اندونيسيا خلال سنتين

تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا يتطلب المزيد من الجهود لتحسين أداء القطاع الاقتصادي الإسلامي.

وبينت أن القطاع الإسلامي ومنتجاته سوف تكون جاذبة في المستقبل القريب، بما يتطلبه ذلك من إدارة الصيرفة الإسلامية بشكل فعال، الأمر الذي سوف يواكبه تطور كبير في أداء الاقتصاد الإسلامي وهذا ما يمكن القيام به من خلال التعاون بين جميع الجهات الإسلامية المعنية بتطوير الاقتصاد الإسلامي.

اهتمام متزايد

وقال نديم بنجار مدير عام «تومسون رويترز» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «منذ إطلاق القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي في العام 2012، بدأنا نلمس اهتماماً متزايداً من قبل صناديق الاستثمار، والشركات والمؤسسات المالية العالمية في قطاعات الاقتصاد الإسلامي ومكوناته، وهذا الاهتمام نتج عن معدلات النمو المتميزة التي حققتها هذه القطاعات في السنوات القليلة الماضية والاتجاهات المتغيرة التي تبنتها الشركات الناشئة في التقنيات الرقمية ووسائل الإعلام المختلفة، ونحن فخورون باستقطاب هذه النخبة المتميزة من القادة وصناع القرار والخبراء واللاعبين الرئيسيين في مجال الاقتصاد الإسلامي لبحث سبل أحدث من شأنها المساهمة في تحقيق مزيد من النمو والتقدم ونشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي والتعريف بالفرض الواعدة التي توفرها قطاعاته».

تكريم الفائزين بجائزة الاقتصاد الإسلامي

وكتب سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي الإمارات، وسمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، وعدد من كبار المسؤولين والشخصيات العامة، وتنظم الدورة الثالثة للقمة غرفة تجارة وصناعة دبي بالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالشراكة مع تومسون تحت شعار «استلهم التغيير لغد مزدهر» وتستمر أعمالها على مدار يومي 11 و12 أكتوبر الجاري.

وفي كلمة ألقاها أمام الجلسة الافتتاحية للقمة، قالت أمينة غريب، رئيسة جمهورية موريشيوس: «إن تطور قطاع الاقتصاد الإسلامي يتطلب قطاعاً مالياً دقيقاً ومؤثراً ومشاركة فاعلة من الكثير من الشركات التي تعرض نظام ضرائب وخدمات مالية متطورة يسمح بالتأمين وإعادة التأمين، وهذا ما دعا جمهورية موريشيوس إلى تطوير خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات مالية ومصرفية متناسبة مع الشريعة الإسلامية».

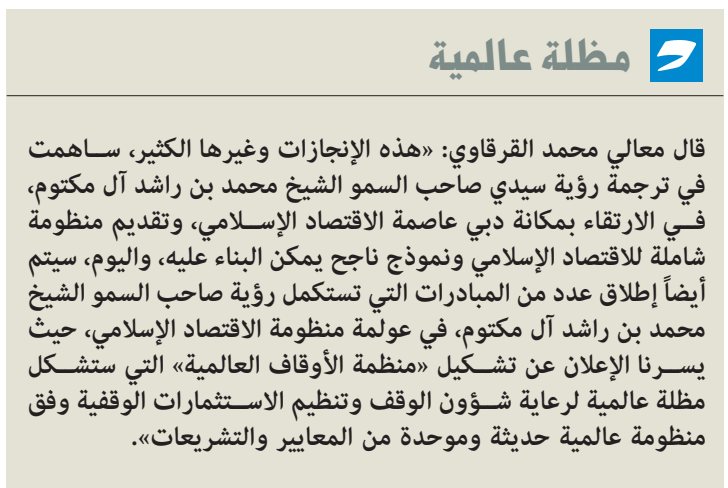
وأضافت: «كان هناك ترخيص لبنوك إسلامية، إلا أن هذه العملية واجهت جملة من التحديات، وتجاوز ذلك سيميل البنك المركزي في موريشيوس على توقيع اتفاقية لتوفير السيولة المالية اللازمة ودعم البنوك الإسلامية للتعامل مع المشكلات التي تواجهها، حيث إن الصيرفة الإسلامية تواجه نقصاً في السيولة والمنتجات التي



■ حمدان بن محمد يكرم سهيل زبيري عن دار الشريعة فئة البنية التحتية المصرفية

محمد القرقاوي: محمد بن راشد يريد للعالم ما يحلم به لدبي والإمارات

منها مبادرة دبي لتكون مقراً رئيسياً لقطاع التكافل وإعادة التكافل، وتأسيس مركز تميز الأعمال الإسلامي العالمي، وتنظيم منتدى فقهِ الاقتصاد الإسلامي، وإنشاء الهيئة الشرعية العليا للأعمال المالية والمصرفية». وأوضح رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، أنه انسجاماً مع خطة الإمارات لتكون في مقدمة الدول التي تبني حلولاً تنمية لصنع مستقبل أفضل وأبعد للشعوب، تم تصميم مشروع «سلمي» الوقفي للإغاثة، إضافة إلى تطوير الإغاثة الإسلامية الإنسانية عبر «المدينة العالمية للخدمات الإنسانية»، كما تم خلال الثلاث سنوات السابقة أيضاً إطلاق مركز لتطوير الكوادر التخصصية في مجال الاقتصاد الإسلامي بإنشاء «مركز دبي للصيرفة والتمويل الإسلامي» في جامعة حمدان بن محمد الذكية وإطلاق برنامج الماجستير التنفيذي لإدارة الأعمال في التمويل والصيرفة الإسلامية. وأشار معاليه إلى أن المبادرات والمشاريع تتابع، فتم إطلاق مجموعة منصات تحفيز رواد الأعمال الشباب إلى المشاركة في الفرص التي يخلقها الاقتصاد الإسلامي مع تأسيس مركز دبي التكنولوجي لريادة الأعمال.



مظلة عالمية

قال معالي محمد القرقاوي: «هذه الإنجازات وغيرها الكثير، ساهمت في ترجمة رؤية سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في الارتقاء بمكانة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وتقديم منظومة شاملة للاقتصاد الإسلامي ونموذج ناجح يمكن البناء عليه، واليوم، سيتم أيضاً إطلاق عدد من المبادرات التي تستكمل رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في عولمة منظومة الاقتصاد الإسلامي، حيث يسرنا الإعلان عن تشكيل «منظمة الأوقاف العالمية» التي ستشكل مظلة عالمية لرعاية شؤون الوقف وتنظيم الاستثمارات الوقفية وفق منظومة عالمية حديثة وموحدة من المعايير والتشريعات».

الإسلامية المدرجة في أسواقها من 26 مليار درهم سابقاً إلى 135 مليار درهم في 2015، وفي أقل من ثلاث سنوات أيضاً، حققت دبي الريادة في قطاع الحلال مع تأسيس مجمع الصناعات الحلال وتصميم علامة الحلال الوطنية، وإنشاء مركز الإمارات العالمي للاعتماد والمنتدى الدولي لهيئات الاعتماد». وأضاف معاليه: «وتبع ذلك مجموعة من المبادرات والقرارات

القطاعات السبعة التي تضمها مبادرة سموه، وهي: التمويل الإسلامي، الصناعة الحلال، المعايير والشهادات، البنية التحتية الرقمية، السياحة العائلية، المعرفة والثقافة الإسلامية، الفنون والتصاميم الإسلامية. وقال معالي القرقاوي: «وفي أقل من ثلاث سنوات، بدأت الاستراتيجية تؤتي ثمارها فتحوّلت دبي إلى مركز عالمي لإدراج الصكوك، ورفعت إجمالي الصكوك



■ محمد القرقاوي خلال إلقائه الكلمة أمام القمة

عاصمة الاقتصاد الإسلامي» عن قناعة بأهمية الاقتصاد الإسلامي كأحد أبرز عوامل الاستقرار الاقتصادي العالمي، وأحد أهم الأدوات التنموية التي لم يتم الاستفادة منها بشكل كامل». وأوضح معاليه أنه كان أمام فريق العمل ثلاثة أعوام، تعاون خلالها مع الشركاء الاستراتيجيين في القطاعين الحكومي والخاص، من أجل بلورة آليات تطوير

الإنسان وأولوياته مصلحة المجتمعات». وأضاف معاليه: «قبل ثلاث سنوات، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رؤيته الاستراتيجية للاقتصاد الإسلامي، وحدد سموه ثلاث سنوات لتنفيذ تلك الرؤية، وكانت رؤية سموه واضحة المعالم والأهداف؛ فهو يريد للعالم ما يحلم به لدبي والإمارات، تنمية شاملة وازدهار مستدام. وكان إطلاق سموه لمبادرة «دبي

دبي - البيان

أكد معالي محمد عبدالله القرقاوي، رئيس مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، أن دولة الإمارات تؤمن أن الفرص الاقتصادية الكبرى التي يوفرها الاقتصاد الإسلامي، والشراكات الهائلة التي يمكن أن يخلقها، والموارد الضخمة التي يمكن أن يسخرها لتحقيق الازدهار للمجتمعات، كل ذلك يمكن أن يحقق مفتاحاً لمزيد من الاستقرار والتنمية في عالمنا إذا أحسنّا بناء الشراكات الخلاقة بيننا، وتطوير أنظمة التعاون بين دولنا، وأبدعنا في تطوير خدمات إسلامية تتناسب مع التنمية في عصرنا.

وقال معاليه: «إن قدرة الاقتصاد الإسلامي على تحقيق نمو ثابت حتى في الدول غير الإسلامية هو أكبر دليل على أننا نملك الحلول والوسائل لتحقيق الكثير من التنمية في عالمنا الإسلامي، ولعل هذا الجمع المتخصص اليوم هو أحد الأدوات الرئيسية التي يمكننا من خلالها تطوير التعاون بين كل دول العالم لإرسال رسالة حقيقية للعالم عن ديننا الإسلامي الحنيف الذي غايته عمارة الأرض وهدفه سعادة

سات عالمياً في قمة الاقتصاد الإسلامي بدبي

معرض «التاءان.. تجارة وتسامح»



■ حمدان بن محمد يستمع إلى شرح عن المعرض من ضرار بالهول

الإمارات يسعدنا في مؤسسة وطني الإمارات المشاركة في قمة الاقتصاد الإسلامي للمرة الأولى بمعرض «التاءان.. تجارة وتسامح»، حيث استلهمنا فكرة المشاركة من الأخلاق والتسامح واليسر. وأضاف بالهول أن الزائر لمعرض التاءان سيتعرف على الجانب الاقتصادي في المرحلة المكية ومرحلة ما قبل الهجرة وبيان الوضع الاقتصادي للمدينة والتفاعل الاقتصادي بين الأفراد.

دبي - البيان

تشارك مؤسسة وطني الإمارات في الدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016 التي تنظمها غرفة تجارة وصناعة دبي على مدى يومين بالتعاون مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي وبالشراكة مع تومسون رويترز، وقال ضرار بالهول الفلاسي المدير العام لمؤسسة وطني

■ الاقتصاد الإسلامي قادر على تحقيق الاستقرار والتنمية في عالمنا

■ الإمارات تؤمن بالفرص الاقتصادية الكبرى التي يوفرها الاقتصاد الإسلامي

■ رئيسة موريشيوس: المنتجات الإسلامية ستصبح جاذبة في المستقبل القريب



■ سموه يطلق على معروضات فنية إسلامية | البيان

توزيع الثروات لتشمل الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. وجمعت الجلسة الحوارية عدداً من الخبراء الممثلين لجمعية الوقف والمؤسسات الخيرية الأخرى، حيث بحثوا الاستراتيجيات الفعالة لإدارة الأموال الخيرية الإسلامية بطريقة تضمن إحداث أثر حقيقي في المجتمع المعاصر. وناقشت جلسة «هل يشكل التمويل

العمل الخيري والهيئات في الأسواق المتقدمة إلى تبني نماذج مبتكرة تضمن تحقيق عائدات عالية وأثر اجتماعي واسع النطاق. وبدراسة هذه التجارب، فإن الأموال الخيرية الإسلامية - بما فيها تبرعات الأوقاف والزكاة - تمتلك إمكانات كبيرة لدعم جهود مكافحة الفقر بشكل أكثر فعالية في المجتمعات المسلمة، فضلاً عن تحقيق تقدم في



■ حمدان بن محمد يكرم حاجي نور الدين عن فئة الفن الإسلامي

ويرى البعض أن الأموال الخيرية الإسلامية أداة ضعيفة الاستخدام نسبياً للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية. وبالرغم من وجود أصول كبيرة تحت الإدارة، إلا أن هذه الأصول لا تدر الكثير من العائدات مع توفيرها الحد الأدنى من الأثر الاجتماعي المطلوب على المجتمعات التي تهدف لدعمها. وفي المقابل، توصلت مؤسسات

المسلمين كي يصبحوا قادة قادرين على التأقلم مع شتى الظروف، وأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم. وتبعتهما جلسة «العمل الخيري في العالم الإسلامي: توظيف فائض رأس المال غير المستثمر لتحفيز التنمية الاجتماعية»، والتي حرصت على اكتشاف الاستراتيجيات الفعالة لإدارة الأموال الخيرية الإسلامية بطريقة تضمن إحداث أثر حقيقي في المجتمع المعاصر.



■ منصور بن محمد وأحمد بن سعيد وعبد الله الشيباني وعدد من ضيوف الدولة يتابعون أعمال القمة



■ ولي عهد دبي يكرم رانيا سيدلي عن «حلال بوكينغ» فئة السياحة والضيافة

الطاير يدعو إلى تطوير إطار عالمي ناظم للعمليات المالية الإسلامية

وتشريعات واضحة وجاذبة للاستثمارات ورؤوس الأموال. وأثبت النظام المالي لدولة الإمارات رغم الأزمات المتلاحقة للاقتصاد العالمي في العقود الماضية قدرة فائقة ومرونة عالية على تقادي آثارها وتداعياتها، ومكنتنا من المضي في مسيرة التنمية والبناء بالتزامن مع الحفاظ على استقرار ومتانة اقتصادنا الذي بات نموذجاً يحتذى به في المنطقة والعالم.

كما كانت الإمارات من أوائل دول المنطقة في تبني مجموعة من السياسات والإجراءات مثل تبني إطار المالية العامة متوسط المدى والميزانية الصفرية وتحرير أسعار الوقود إضافة إلى إعداد مجموعة من مشاريع القوانين التي تصب في هذا الاتجاه كقانون الإفلاس الذي صدر مؤخراً، وقانون التأثير التمويلي، وقانون وضع الأموال المنقولة ضماناً لدين، وقانون المقاصة على أساس الصافي، وقانون الدين العام، بالإضافة إلى إجراء تعديلات على قانون المصرف المركزي وتنظيم المؤسسات المصرفية والمالية في الدولة، والعديد من القوانين المالية التي تساهم في رفع مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العالمي.

ترابط وتكامل

قال معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية إن تطوير الاقتصاد الإسلامي لا يعني الانعزال والانغلاق، بل يعني مزيداً من الترابط والتكامل، لبناء قاطرة جديدة للنمو الاقتصادي، على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، مشيراً إلى أن هذا الملتقى، وإن كان يوفر منصة مثالية لتبادل الأفكار، بين رواد صناعة الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم، إلا أنه يلقي مزيداً من المسؤولية على عاتق الفقهاء وأرباب الصناعة، نحو تفعيل الاجتهاد وتجنب الجمود، في سبيل تعزيز الابتكار وتطوير هذه الصناعة ودمجها في الاقتصاد العالمي.

العالمية، وذلك لما تتميز به من خصائص لا تتوافر لغيرها من النشاطات التقليدية. وكانت دولة الإمارات ولا تزال بفضل رؤية القيادة الرشيدة السباقة وتوجهاتها الرامية إلى تصدر مؤشرات التنافسية العالمية في مختلف المجالات وتبوؤ المراكز الأولى على كافة الصعد... ولذلك عملت الدولة منذ البداية على إيجاد نظام مالي قوي ومتطور قائم على أسس متينة،

نشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي، والتعريف بمجالاته، وفرص النمو الواعدة فيه، وخصوصاً بعدما أثبتت نشاطات الاقتصاد الإسلامي صلابته ومتانة كبيرة، في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، منذ عام 2008، حيث تعتبر النشاطات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، من القطاعات الاقتصادية الأكثر قدرة على النمو، وتحمل الضغوط الاقتصادية



■ عبيد الطاير يلقي كلمته أمام القمة أمس تصوير - محمد هشام

وإدارة الاستثمارات بكفاءة عالية، ومثل هذه الأنظمة بات الاقتصاد العالمي في أمس الحاجة إليها اليوم في ظل التقلبات التي تشهدها أسواق السلع والمال في كافة أنحاء العالم. وأضاف: تعتبر الإمارات من الدول الرائدة عالمياً في مجال الاقتصاد الإسلامي، فهي إلى جانب احتضانها أول بنك إسلامي في المنطقة، أطلقت مبادرة عالمية هدفها

حيث يتطلب منا العمل الآن على إيجاد نظام مالي متطور وفعال يقوم على رؤية مستقبلية واضحة لتوجيه الاستثمارات على نحو أمثل وفقاً لأسس تتسم بالمرونة في تقديم الخدمات المالية التي تلي تطورات مختلف المستثمرين والأفراد. وتستند إلى مجموعة من القوانين والتشريعات التي تضمن حرية انتقال رؤوس الأموال، وإدارة المخاطر، والتخطيط المالي السليم،

دبي - وائل اللبائدي

دعا معالي عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية في كلمته أمام القمة أمس إلى تطوير إطار عالمي ناظم للعمليات المالية الإسلامية، تطوره الصناعة المصرفية الإسلامية، ويحظى بالاعتراف الدولي، الأمر الذي يمهّد الطريق لتجاوز عقبات الفروق الإقليمية والدولية، سواء تعلقت تلك الفروق بإجراء المعاملات، أو بحل النزاعات حال نشوئها. أما على الصعيد الإقليمي، وضمن سعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى الارتقاء لمراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، أضاف الطاير أنه وتأسيساً على مبادئ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 2001، فإن من الضروري توحيد المعايير والقوانين المتعلقة بمعاملات التمويل الإسلامي، بما يتوافق مع وتيرة نمو الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية العاملة في منطقة الخليج العربي، من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. إن التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي أبرز أولويات المرحلة القادمة



استكمالاً للمرحلة الأولى من إطلاق البوابة الإلكترونية

حمدان بن محمد يطلق تطبيق «سلام» لدعم رواد الاقتصاد الإسلامي

قطاعات الاقتصاد الإسلامي، يقدم مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع «تومسون رويترز» منصة «ماي سلام» التي تهدف إلى تزويد المسلمين الذين يشكلون اليوم 1,7 مليار شخص من إجمالي سكان العالم، بكل المعلومات والأدوات التي تشجع التبادل الإلكتروني في عالم الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعزز الروابط بين رواد الأعمال المهتمين بالاستثمار الإسلامي. ويأتي إطلاق التطبيق الجديد وسط ندرة التطبيقات والمنصات الرقمية التي تجمع بسلاسة متناهية بين أحدث أخبار الابتكارات في عالم الموضة المحافظة والحيز التجاري لتبادل السلع والمنتجات الإسلامية.

سد الفجوة

وقال نديم نجار، المدير العام لتومسون رويترز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «نحن فخورون بأن نكون جزءاً من هذه المنصة العالمية وهي أول مبادرة من نوعها تهدف إلى سد الفجوة المعرفية في الاقتصاد الإسلامي. توفر البوابة مصدراً متكاملًا للمعلومات حول مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية الإسلامية التي تهم الخبراء والمستثمرين على حد سواء. ومع هذه المبادرة الرائدة ترسخ دبي موقعها ومنصة معرفية موثوقة للاقتصاد الإسلامي العالمي».

وقد تم عقد شراكات مع نخبة محلية وعالمية من تجار التجزئة في قطاع الأزياء والمحافظة والعناية الشخصية الحلال من أجل عرض منتجاتهم على المنصة التسويقية والاستفادة من التكنولوجيا والمحتوى الذي توفره كبرى الشركات في هذا المجال من أجل مشاركة آراء أشهر المدونين حول العالم. ويتوفر التطبيق باللغتين العربية والإنجليزية ويمكن تحميله من خلال «أبل ستور» و«غوغل بلاي».



■ حمدان بن محمد يطلق على بوابة وتطبيق «سلام»

كأحدى ركائز استراتيجية دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي. وتتطلع من خلال هذا الإطلاق إلى دعم رواد الاقتصاد الإسلامي والمهتمين به من مستثمرين ومستهلكين بكل الأدوات العصرية الملائمة لقيمهم وأخلاقياتهم وتوفير لهم نمط حياة مريحاً وعملياً ومتنوع الخيارات».

من جهته قال عيسى كاظم أمين عام مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي: «مع إطلاق تطبيق وبوابة سلام نحن على ثقة بأن دبي تتقدم بخطى سريعة وثابتة نحو تكريس مكانتها عاصمة للاقتصاد الإسلامي كما رسمتها رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وفي

حين تقدم بوابة سلام منصة للتفاعل بين أصحاب الأعمال والشركات الناشطة في الاقتصاد الإسلامي، يوفر التطبيق الجديد مساحة متكاملة من الخدمات التي تلبى احتياجات المستهلكين المسلمين حول العالم».

وتتيح بوابة سلام الإلكترونية لكل المهتمين بواقع ومستقبل الاقتصاد الإسلامي منصة غنية بالمعلومات والأفكار والتقارير وبيانات الشركات العالمية المرتبطة بمنظومة أعمال الاقتصاد الإسلامي. وانطلاقاً من سعيه لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي الرقمي الذي يمثل رافداً حيوياً لنمو وتطور مختلف

ولي عهد دبي: خطوة متقدمة ومبتكرة في مسيرتنا لتطوير الاقتصاد الإسلامي الرقمي

دبي – البيان

أطلق سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي المشرف العام على مبادرة «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، بوابة وتطبيق «سلام» (My Salaam) خلال فعاليات اليوم الأول من الدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي. وتشكل هذه المبادرة استكمالاً للمرحلة الأولى من إطلاق بوابة «سلام» الإلكترونية التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال الدورة الثانية للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي العام 2015.

وتعليقاً على هذه الإضافة النوعية في قطاع الاقتصاد الإسلامي الرقمي، قال سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم: «يمثل التطبيق الجديد خطوة متقدمة ومبتكرة في مسيرتنا لتطوير الاقتصاد الإسلامي الرقمي

يغطي تطبيق «My Salaam» أبرز عناصر الاقتصاد الإسلامي الرقمي فهو يوفر للمستخدمين أولاً، تعميق المعرفة بالثقافة الإسلامية وتعزيز الانتماء بها من خلال آليات متطورة لحساب الزكاة ومواقبت الصلاة والتقويم الهجري إضافة إلى تسجيل وتتبع أنشطتهم. وثانياً، تصفح المحتوى الترفيهي الذي يشمل تحقيقات ومقاطع فيديو ومعارض صور إضافة إلى المسابقات وغيرها من المواضيع الترفيهية المتعلقة بالموضة والمال والسفر والثقافة والصحة والتكنولوجيا وغيرها، وثالثاً، استكشاف آخر المستجدات والابتكارات في قطاعات الحلال المختلفة.

الثقافة والمعرفة حجر الأساس في مبادرة «الاقتصاد الإسلامي»

مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، فالتقاش المسؤول يؤدي إلى معالجة أدق التحديات وابتكار آليات لحلها... كما يؤدي إلى نشر الوعي بدور هذا الاقتصاد في تعميق الخير للجميع، وبناء مستقبل مستدام للأجيال الجديدة».

منظومة متكاملة

وأضاف العور أن الإمارات ودبي نجحتا في تطوير منظومة متكاملة، تشمل كل قطاعات الاقتصاد الإسلامي وتنظم التكامل بينها لتحقيق الغاية النهائية من الاقتصاد وهي التنمية العادلة والشاملة والمستدامة.

وأضاف: «الاقتصاد الإسلامي اقتصادٌ ناشئ، وجيل اليوم، بما يمتلكه من مهارات في استخدام التقنيات الحديثة، يستطيع أن يوجه هذا الاقتصاد ويجعله أكثر استدامة وتطوراً. من هنا لا بد أن نتوصل من خلال هذه القمة إلى آليات جديدة تساهم في إشراك الشباب في بلورة منظومة الاقتصاد الإسلامي واستلهم الأفكار منهم لبناء غدٍ مزدهر».

ولفت العور إلى أن الدورتين الماضيتين للقمة شهدتا نقاشات مفيدة وأفكاراً متميزة ساهمت في تطوير المنظومة الثقافية لهذا النهج الاقتصادي المتميز. وأضاف: «نحن نعتبر الثقافة والمعرفة حجر الأساس في

دبي – وائل اللبابيدي

أكد عبدالله محمد العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في كلمته التي افتتحت الدورة الثالثة للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي أهمية دور الشباب في تطوير قطاعات الاقتصاد الإسلامي التي تجمع بين الحداثة والاستدامة، وبناء مستقبل اقتصادي يلائم أحلامهم وتطلعاتهم، مشيراً إلى أن الاقتصاد الإسلامي بحاجة للكوادر الشابة المؤهلة التي تمتلك المعرفة وأسس إنتاج معارف جديدة لتطوير ثقافة تنمية حقيقية.



■ حمدان بن محمد يستمع إلى شرح من آية بيطار حول حي دبي للتصميم | تصوير محمد هشام

حي دبي للتصميم يدعم تنوع العمارة الإسلامية

دبي – البيان

زار سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، جناح حي دبي للتصميم حيث كان في استقباله محمد سعيد الشحي، الرئيس التنفيذي للعمليات في حي دبي للتصميم. واطلع سموه على الأعمال المعروضة والتي تحثفي بتنوع وريادة التصميم الإسلامي. شملت هذه الأعمال تصاميم مقدمة من إيوان مكتبي، Design Talks، وعائشة السويدي، والسجادة، بالإضافة إلى بعض الأعمال المقدمة من شركاء الحي مثل SSH، وإتقان للتصميم، وآية بيطار، ونادين قانصوه وفكتور أودزينجا.

وتأتي مشاركة حي دبي للتصميم في إطار جهوده لدعم مقومات الاقتصاد الإسلامي وعرض فنون التصميم والعمارة

الإسلامية على الساحة الدولية، وكونه راعي التصميم الرسمي للاقتصاد الإسلامي، المنصة العالمية الرائدة في هذا المجال، ويهدف تعزيز نمو قطاع التصميم الإسلامي، قدم حي دبي للتصميم الدعم لإطلاق تقرير «آفاق التصميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، والاستفادة من النتائج الصادرة عن مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي في المنطقة. ويتضمن تقرير الاقتصاد الإسلامي العالمي تطبيق مبادرات مثل جناح d3 للتصميم لتمكين شركاء الأعمال من الوصول إلى الجمهور العالمي. وخلال القمة التي انطلقت أمس في مدينة جميرا، يقوم حي دبي للتصميم ومن خلال جناحه الخاص في مدينة جميرا بعرض عدد من المشاريع المعمارية ومشاريع التصميم المستوحاة من التصميم والعمارة الإسلامية. بإشراف سيريل زاميت، مدير معرض أيام تصميم دبي وأسبوع دبي

للتصميم، والتصميم من المهندس المعماري الإبداعى فيكيكتور أودزينجا، الشريك الإبداعى في الحي، سيحتضن جناح d3 للتصميم أعمالاً مقدمة من مختلف أرجاء المنطقة، إضافة إلى أعمال حملت توقيع بعض الشركاء في الحي. وقال محمد سعيد الشحي، الرئيس التنفيذي للعمليات، حي دبي للتصميم: «نحن سعداء بكون حي دبي للتصميم راعي التصميم الرسمي للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي انطلاقاً من درابنتنا الكاملة بأهمية الترويج لمقومات التراث الإسلامي وإمكانيات التصميم والهندسة المعمارية الإسلامية على المستويين الإقليمي والعالمي. نحن نفخر برعايتنا ومشاركتنا في فعاليات رائدة مثل القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي كونها تشكل وسيلة رئيسية لتحقيق أهداف رؤيتنا الرامية لتنويع ودفع عجلة اقتصاد يقوده الابتكار.

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

هيئة كهرباء ومياه دبي
Dubai Electricity & Water Authority

تعلن هيئة كهرباء ومياه دبي عن طرح المناقصة رقم RFX 2131600065 SUPPLY, INSTALLATION, TESTING AND COMMISSIONING OF 150,000 NOS. SMART ELECTRICITY METERS AND 2,500 NOS. DATA CONCENTRATORS FOR 2017 AMI PROJECTS

تتوافر مستندات المناقصة، لدى أمين الصندوق الرئيسي في المكتب الرئيسي بهيئة كهرباء ومياه دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال أيام الأسبوع (من الأحد إلى الخميس)، وخلال ساعات الدوام الرسمية من الساعة ٨ صباحاً إلى الساعة ٤ بعد الظهر، فعلى الراغبين بالإشتراك في هذه المناقصة، دفع رسم مالي قدره ١٠٠٠ (ألف درهم فقط) نقداً أو على الانترنت عبر موقع الهيئة من خلال الرابط <https://www.dewa.gov.ae/en/suppliers-and-partners/services/services/list-of-tender-documents> أو على الرابط التالي <https://www.dewa.gov.ae/irj/portal/anonymous> وتكون الدفعات بالبطاقات الائتمانية الصادرة محلياً، غير قابل للاسترداد في كلتا الحالتين. أسعار المناقصة، يجب أن تكون سارية المفعول لمدة ١٢٠ يوماً من تاريخ موعد استلام العطاءات، ويجب أن يرفق أصل العطاء ب ضمان مصرفي والذي لا يقل عن 70 من قيمة العطاء الإجمالية، يجب أن يتطابق ضمان العطاء تماماً مع نموذج الهيئة المرفق، وأن يكون صالحاً لمدة ١٠٠ يوماً (مائة وخمسون يوماً) من تاريخ آخر موعد لاستلام العطاءات.

تقدم العروض بمظاريف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر، وموضحة بها نوع ورقم المناقصة (مذكور أعلاه) وتعلنون باسم/ رئيس مجلس إدارة هيئة كهرباء ومياه دبي، ثم تسلّم لعرفة العطاءات بالمكتب الرئيسي للهيئة، والكاين بجوار مركز وافي، (عزيل (شرق) في موعد أقصاه يوم الثلاثاء ٨ نوفمبر ٢٠١٦، الساعة الحادية عشرة صباحاً.

على المشتركين في هذه المناقصة، تقديم أسماء شركائهم/مكفلاهم المحليين والحاصلين على رخصة دبي التجارية سارية المفعول، وإرفاق صورة ضوئية عن هذه المستندات، يعتبر هذا الإعلان مكملًا لوثائق المناقصة.

لاي استفسار آخر، يمكنكم مراجعة مكتب مدير أول – العقود من خلال البريد الإلكتروني: contracts@dewa.gov.ae

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

ص.ب ٥١٤ دبي - الإمارات العربية المتحدة • هاتف: ٤٤٤٤ ٣٢٤ • فاكس: ٤٣٢٤ ٠١١١

E-mail: contracts@dewa.gov.ae • Website: <http://www.dewa.gov.ae>

«نور أوقاف» تحصد جائزة الاقتصاد الإسلامي عن «الوقف والتمكين»



■ حمدان بن محمد يسلم الجائزة إلى طيب الرئيس بحضور حسين القمزي وماجد الغرير

المقدمين المنافسين على الجائزة من المنطقة، إذ تميزت «نور أوقاف» ببنيتها المتكثرة وأثرها الملحوظ من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وتدعم مؤسسة «نور أوقاف» رؤية دولة الإمارات الرامية إلى تعزيز مكانة إمارة دبي بصفتها عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.

طويلة الأمد للمجتمع من خلال التركيز على الاحتياجات الاجتماعية والخيرية. لذا تلتزم 'نور أوقاف' بدعم الأوقاف لكي تستطيع تحقيق أكبر أثر اجتماعي مستدام والمحافظة على ميزاتها التجارية في الوقت نفسه». ويأتي فوز «نور أوقاف» بالجائزة عقب عملية تحليل دقيقة أجرتها لجنة التحكيم خلال القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي. وقد تم الإعلان عن فوز «نور أوقاف» بالجائزة بعد تحليل شامل لكافة

وتعليقاً على الفوز بالجائزة، قال إحسان أحمد، المدير العام لمؤسسة «نور أوقاف»: «نحن سعداء بحصولنا على هذه الجائزة التي تعكس كيف استطاعت 'نور أوقاف' خلال فترة قصيرة تشكيل نموذج تشغيلي قَدَم قيمة مضافة إلى هيئات الأوقاف عبر المساعدة على تنفيذ مبادرات استراتيجية، وتوفير الكفاءات التشغيلية، وتعزيز الربحية. ونظراً إلى أن الأوقاف جزء مهم من الاقتصاد الإسلامي، فهي تعتبر بمثابة أصول تقدم منافع

فازت «نور أوقاف»، المشروع المشترك بين مجموعة نور الاستثمارية ومؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، بجائزة الاقتصاد الإسلامي 2016 عن فئة «الوقف والتمكين». وقام سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، بتقديم الجائزة إلى طيب عبد الرحمن الرئيس، الأمين العام لمؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، الذي استلمها نيابة عن «نور أوقاف».

دعوات لتعزيز تنافسية المنتجات الإسلامية عالمياً

الغرير يؤكد أهمية ابتكار حلول بديلة للاقتصاد التقليدي



■ مكتوم ومنصور بن محمد يتابعون أعمال القمة بحضور أحمد بن سعيد وراشد بن فهد وعبدالله الشيباني ومحمد الزرعوني ومحمد الهاملي وعدد من ضيوف الدولة | البيان

كعاصمة للاقتصاد العالمي بفضل رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، لافتاً إلى أن الاقتصاد الإسلامي يتنوع مجالاته واتساع فئاته لم يشكل بعد البديل الكامل للكثير من الحلول والتحديات الموجودة في الاقتصاد التقليدي.

وأضاف: «تشير بعض التوقعات إلى أن أهمية أسعار الفائدة باعتبارها مقياساً لتحديد الاسعار والعمليات ستتراجع مستقبلاً، إذ ظلت في أسوأ حالاتها لعدة سنوات، وأصبحت في المستوى السلبي، وبالتالي من الصعب على العديد من المؤسسات التعامل مع أسعار الفائدة بهذه الطريقة، حيث تعتمد ربحيتها على الهوامش والفروقات السريعة، وفي حال تلاشت فروقات الأسعار ستتأثر أرباحها. حتى أن العديد من البنوك في العالم بدأت ترفض رسوماً على الإيداعات النقدية عوضاً عن تقديم فوائد عليها، فالمستثمر حالياً يبحث عن منتجات بديلة لاستثمار أمواله وهناك فرصة أمام الاقتصاد الإسلامي للاستفادة من هذا الواقع وتوفير الحلول المناسبة»، مشيراً إلى أن الشركات التي تتمتع باستراتيجية محكمة تستطيع رصد الفرص من خلال تحديد أي فجوات في مختلف مجالات الاقتصاد الإسلامي وردمها من خلال طرح منتجات ملائمة ومبتكرة تلبي الطلب وتردم الفجوات في الأسواق.

غرار وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي وغيرها بتطوير آليات للتعامل مع المنتجات الإسلامية المتنوعة لوضع التشريعات والقوانين المناسبة. فهناك حاجة ماسة لجهات رسمية معتمدة تؤكد مطابقة المنتجات والخدمات للشريعة الإسلامية وفقاً لم يتم طرحه وتسويقه من قبل الشركات والمصارف المتخصصة في هذا المجال. ودعا من جانب آخر المستهلكين إلى الاطلاع أكثر على المنتجات الإسلامية والتعرف عليها بشكل معقف لتحديد مدى مواءمتها لمتطلبات كل مستهلك من مختلف النواحي.

علامة الحلال

ونفوه الغرير بضرورة تعزيز العلامة التجارية للأغذية الحلال على المستوى الدولي وتعريف العالم على مقوماتها ومميزاتها على مختلف مستويات الصناعات الغذائية، سواء في خدمات التوريد أو الجملة والتجزئة والمطاعم وغيرها. بحيث يتم ربط مفهوم المنتج الإسلامي بالجودة العالية والتنافسية والاعتماد على أفضل المعايير في الإنتاج والتغليف والتسويق وتعزيز الثقة بالمنتجات الحلال والمتوافقة مع الشريعة.

بديل كامل

وأشار الغرير إلى أن دبي قطعت أشواطاً طويلة تحسب لها نحو ترسيخ مكانتها



■ رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي متحدثاً في افتتاح القمة | البيان

مبادرات للأبحاث والتطوير متخصصة في ابتكار حلول ومنتجات إسلامية.

قوانين وتشريعات

ولفت رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي إلى أهمية أن تقوم الجهات الناطمة للقطاع الاقتصاد والمالي على

مع الشريعة، فالبنوك العالمية حالياً توفر منتجات أفضل وتقدم نوافذ مصرفية إسلامية متكاملة عالمية سواء للمؤسسات أو الأفراد». كما أكد على ضرورة التفاعل مع المؤسسات العلمية والجامعات لإيجاد برامج تركز على تطوير منتجات إسلامية مالية وغير مالية، بحيث يتم إطلاق مراكز

دبي - بشار باغ

أكد ماجد سيف الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي، عضو مجلس إدارة مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، أهمية الارتقاء بتنافسية المنتجات الإسلامية بشكل عام، والمصرفية بشكل خاص، وابتكار حلول بديلة ومستدامة للاقتصاد التقليدي. وشدد في تصريحات لـ «البيان الاقتصادي» على هامش القمة على ضرورة الانتقال بمختلف المنتجات المتوافقة مع الشريعة إلى مستويات تنافسية متقدمة بحيث تصبح بموجها بديلاً للكثير من المنتجات التقليدية، لافتاً إلى أهمية استدامة المنافسة بشكل متواصل وعدم الاكتفاء بطرح منتج أو خدمة واحدة فحسب.

آليات التسعير

وأشار الغرير أهمية الاهتمام بآليات التسعير والتكاليف التي يتم فرضها على المستهلك، فعلى سبيل المثال، في حال أدرك المستهلك ارتفاع تكاليف المنتجات المصرفية الإسلامية قد ينتج نتيجة ذلك إلى المصارف التقليدية بحكم أسعارها التنافسية. وأضاف: «البنوك الإسلامية بحاجة لتطوير منتجاتها وتعزيز تنافسياتها أمام نظيراتها العالمية، ولا يزال أمامها مجالات أوسع للابتكار والمنافسة وتعزيز حصتها السوقية في الخدمات المصرفية المتوافقة

ضرورة تسويق

وتطوير العلامة

التجارية للأغذية

الحلال في العالم

نمو

تسجل دبي نمواً في أعداد الشركات المتخصصة في مختلف مجالات الاقتصاد الإسلامي، بدءاً من السياحة والسفر والأزياء والخدمات المالية والاستشارات بحسب ماجد الغرير، الذي لفت إلى أن غرفة دبي تبحث مع مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي إطلاق مبادرات وفعاليات متخصصة للتركيز على فئات محددة من مجالات الاقتصاد الإسلامي.

الاقتصاد الإسلامي حل فعال لمواجهة ركود الأسواق العالمية

المجال، والتعرف على الفرص والشراكات الضخمة التي يقدمها الاقتصاد الإسلامي، إلى جانب تبادل الخبرات واستعراض التجارب الناجحة في ذات الإطار، كما أن غرفة دبي تتطلع ومن خلال القمة إلى تقديم نماذج للتنمية المجتمعية المستدامة التي يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يوفرها للمجتمعات الراغبة في اعتماد نموذج ناجح في مسيرة النمو والتطور.

وأشار إلى أن القمة تمثل مظهلاً تجمع كافة الأطراف المعنية والمختصين بتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي.

التشريعات والنظم الاقتصادية الاسلامية، ووضوح وجذب استثمارات جديدة لتطوير هذا القطاع، وتطوير منتجات وخدمات اسلامية جديدة، وتقديم منتجات وخدمات اسلامية ذات جودة عالية تضاهي نظيراتها من المنتجات والخدمات الأخرى، وفي كثير من الأحيان تتفوق عليها».

استثمارات عالمية

وأوضح الغرير أن غرفة دبي تسعى من خلال الحدث إلى المساهمة في استقطاب المزيد من الاستثمارات العالمية في هذا

وقال الغرير «نجتمع اليوم لنسلط الضوء على قطاع حيوي أصبح قوة فاعلة ومؤثرة في الاقتصاد العالمي، ولنواكب رحلة إنجازات إمارة دبي في مجالات الاقتصاد الإسلامي، والتي أرسى دعائمها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الذي شكلت رعايته للقمة العالمية للاقتصاد الإسلامي وتوجيهاته لوضع استراتيجيات وآليات تطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي، نهجاً يحثى به ووسيلة فعالة لتسريع عملية التنمية الاقتصادية. وقد أثمرت توجيهات سموه في عدة مجالات شملت تطوير

استقطاب المزيد

من الاستثمارات

العالمية والتعرف

على الفرص الواعدة

أكد ماجد الغرير في كلمة ألقاها خلال افتتاح فعاليات القمة أن قطاع الاقتصاد الإسلامي يواصل تحقيق مستويات نمو متزايدة، ويبرز كحل ناجح وفعال لمواجهة حالة الركود التي تعاني منها الأسواق العالمية، وكذلك بعد أن أصبح يشكل قوة اقتصادية كبيرة بالنظر إلى حجم سوقه وقوته الشرائية، بما سيسهم بالتأكيد في توفير مستقبل مزدهر ورفاهية متنامية لشعوب العالم الإسلامي.

مجلس إدارة الشريعة، إلى جانب تقديم الخبرة والمعلومات للشركات الراغبة في التخصص في مجال الاقتصاد الإسلامي.

الارتقاء بيئة العمل

ويهدف المركز إلى توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية الإسلامية بالإمارة، والارتقاء بيئة العمل الإسلامي في دبي نحو العالمية، تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لحكومة دبي في جعل الإمارة عاصمة للاقتصاد الإسلامي. ويساهم المركز في دعم معايير الجودة وآليات العمل في مجال الأنشطة الاقتصادية الإسلامية. وتتطلع دائرة التنمية الاقتصادية بدبي

الاقتصادية.

لقاءات مكثفة

وكانت اقتصادية دبي قد عقدت لقاءات مكثفة قبيل إطلاق مركز تميز الأعمال الإسلامي العالمي مع أصحاب المصلحة من القطاعين الحكومي والخاص على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، حيث جرى خلال المناقشات الاطلاع على أبرز المتطلبات والتحديات التي تواجه صناعة الحلال والقطاعات الخدمية الإسلامية، وذلك لبلورة المتطلبات والأهداف المرجوة، ووضعها ضمن أولويات المركز.

وسيتن تطبيق أهداف المركز من خلال حزمة من الفعاليات أبرزها «الجائزة العالمية الإسلامية للأعمال» لتعزيز الممارسات والتميز بين المنظمات على أساس القيم الإسلامية، كما سيقدم المركز الخبرات العملية والمعرفة حول أفضل الممارسات لمساعدة المنظمات على الالتزام بالشريعة والحصول على شهادة «الحلال»، إلى جانب التعليم والبحث العلمي، حيث يوفر المركز إدارة للأبحاث والنشر، فضلاً عن التعليم لإطلاق برامج لعدد من التخصصات في الاقتصاد الإسلامي على مستوى الجامعات في إمارة دبي.

5 أهداف رئيسية لمركز تميز الأعمال الإسلامي العالمي

تطبيق الأهداف من خلال حزمة فعاليات أبرزها «جائزة الأعمال»

دائرة التنمية الاقتصادية
DEPARTMENT OF ECONOMIC DEVELOPMENT

دبي - البيان

يعمل «مركز تميز الأعمال الإسلامي العالمي» الذي أطلقته دائرة التنمية الاقتصادية بدبي مؤخراً على تحقيق 5 أهداف رئيسية، تتمثل بتعزيز التميز في القطاع الإسلامي وتنظيم المفاهيم الخاصة بالاستدامة والتنافسية في القطاع الإسلامي، إلى جانب تطوير ونشر المعرفة العملية حول الاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات المتعلقة بالشريعة الإسلامية وإصدار شهادات «الحلال»، فضلاً عن تطوير أداء مدققي الشريعة وأعضاء